أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ
استراتيجية الأمن الإنساني في سورية الجديدة

م. محمد صادق شيخ ديب 10 أيار 2026

فرحة الحرية وصدمة الواقع

حين انهار النظام الأسدي الدكتاتوري خرج السوريون إلى الشوارع وقد امتلأت صدورهم بعبق الحرية المكتنزة طويلاً، فكانت الفرحة حقيقية وعميقة وجديرة بكل ما دُفع ثمناً لها من دم ودمار وتهجير. وللوهلة الأولى بدا أن المواطن السوري قد تخلّص من ثقل مزدوج: ثقل الخوف السياسي الذي كان يُرهق الأرواح، وثقل الحرمان الاقتصادي الذي كان يُرهق الأجساد.

غير أن الحرية السياسية، بالغةً ما بلغت قيمتها، لا تملأ المعدة الخاوية ولا تُشعل فتيل سراج في بيت بلا كهرباء. وهكذا وجد المواطن نفسه، بعد أشهر من الانتشاء، يواجه دوامة جديدة قوامها: غلاء متصاعد، وطاقة شحيحة، وخدمات هشّة، ورواتب متآكلة. لقد انتقل من جوع سياسي إلى جوع اقتصادي، ومن خوف أمني إلى خوف معيشي؛ وهو انتقال يطرح أمام الحكومة الجديدة تحديات استراتيجية جوهرية لا يمكن تأجيلها.

ملف الغلاء، الأزمة التي لا تنتظر

ترتفع أسعار المواد الغذائية الأساسية والوقود والكهرباء بوتيرة تتجاوز بكثير القدرة الشرائية للمواطن، لا سيما في مناطق عانت سنوات من الانقطاع عن المركز الاقتصادي للبلاد. ويمكن إجمال أبرز مظاهر هذه الأزمة في ثلاثة محاور متشابكة:

أزمة الطاقة: يُشكّل غلاء الكهرباء وشُح الوقود عبئاً مزدوجاً على الأسرة، إذ يرفع تكاليف الإنتاج وتكاليف الحياة في آنٍ واحد، مما يُفضي إلى حلقة تضخمية متصاعدة تطال قطاعات الخبز والنقل والصحة والتعليم.

أزمة السلع التموينية: تعاني المواد الغذائية الأساسية من ارتفاع في التكاليف جراء تفكك سلاسل الإمداد وضعف البنية اللوجستية وانعدام الاستقرار الجمركي، وهو ما يُثقل كاهل الأسر ذات الدخل المحدود بشكل خاص.

أزمة الرواتب: يتقاضى موظفو القطاع العام في بعض المناطق رواتب هزيلة لا تعكس تكاليف المعيشة الفعلية، فضلاً عن التفاوت الصارخ بين راتب الموظف المدني من جهة، والعوائد التي يحصل عليها المنتسبون السابقون لهيئة تحرير الشام ومن التحق بهم في الأجهزة الأمنية والعسكرية الجديدة من جهة أخرى.

مؤشرات الفجوة المعيشية (قراءة في واقع الربع الأول لعام 2026):

تتجلى خطورة الأزمة عند النظر في الفجوة المتسعة بين الدخل وتكاليف المعيشة؛ فبينما تُشير تقديرات الأسواق إلى أن الحد الأدنى لتكلفة سلة الغذاء الأساسية لأسرة مكونة من خمسة أفراد قد قفز إلى قرابة 6 ملايين ليرة سورية، لا يتجاوز متوسط راتب الموظف في القطاع المدني مليوني ليرة، مما يعني أنه يغطي 33% فقط من

احتياجاته الأساسية. وفي المقابل، يُلاحظ وجود تفاوت هيكلي حاد، إذ يرتفع متوسط دخل المنتسبين للأجهزة الأمنية والعسكرية الجديدة إلى قرابة 4 مليون ليرة كحد أدنى. هذا الفارق الذي يتجاوز الضعفين ولا يعكس خللاً اقتصادياً فحسب، بل يمثل المحرك الفعلي لـ "الجوع المعيشي" ويؤكد بالأرقام مخاوف "التشكل الطبقي" التي تهدد بنسف السلم الاجتماعي في مرحلة ما بعد التحول.

تستند هذه التقديرات إلى منهجية سلة الغذاء المرجعية التي تعتمدها وكالة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوتشا) في تقاريرها الدورية عن سورية، والتي رصدت في تقرير مطلع 2026 تدهوراً حاداً في مؤشر القدرة الشرائية لدى الشريحة الأدنى دخلاً، إذ باتت تُغطي أقل من ثلث احتياجاتها الغذائية الأساسية. وعليه، فإن الأرقام الواردة ليست استنتاجاً افتراضياً بل انعكاس لاتجاه موثّق تؤكده تقارير دولية متعددة، في مقدمتها تقارير برنامج الغذاء العالمي (WFP) ومنظمة هيومن رايتس ووتش.

خطر التشكّل الطبقي الجديد (استحقاق العدالة الاقتصادية)

يُفرز الواقع الراهن بواكير انقسام اجتماعي من نمط مغاير، حيث تلوح في الأفق ملامح طبقة منتفعين جدد تتشكل حول مراكز القرار الناشئة. إن التفاوت الصارخ في الدخل بين المنتسبين للقوى المسلحة (المتحولة إلى مؤسسات) وبين سائر شرائح المجتمع المدني، يخلق بيئة خصبة لإعادة إنتاج منظومة "أمراء الحرب" بعباءة جديدة.

مبدأ العدالة الانتقالية الاقتصادية:

إن استقرار سورية ما بعد الأسد مرهون بتفكيك بنية الفساد العميقة ومنع "نخب الثورة" من التحول إلى حراس امتيازات. وهذا يتطلب مأسسة "الفصل التام بين السلاح والتجارة" كضمانة لعدم ابتلاع الموارد العامة تحت ذريعة الشرعية الثورية.

لتحقيق هذا المسار، يجب تبني آليات عمل حازمة تشمل:

قوننة الفصل: إصدار تشريعات تحظر على القادة العسكريين والأمنيين ممارسة أي نشاط تجاري أو الاستثمار في قطاعات الطاقة والمعابر خلال المرحلة الانتقالية.

تفكيك الاحتكار: منع تحويل "الولاء السياسي" إلى "عقود اقتصادية" حصرية، لضمان تكافؤ الفرص أمام رأس المال الوطني والمغترب.

الرقابة الوقائية: تفعيل آليات "من أين لك هذا" على مستوى النخب الجديدة قبل أن تتجذر مصالحها في مفاصل الدولة، لقطع الطريق على نشوء طبقة "أوليغارشية" جديدة تعيد إنتاج مسببات الثورة الأولى.

سيناريو المقاومة: غير أن المشروعية القانونية وحدها لا تكفي ما لم تُرافقها إرادة سياسية صلبة وآليات إلزام فعلية. فإذا قاومت النخب الجديدة هذه التشريعات، وهو سيناريو مرجّح لا افتراضي، فإن الدولة تحتاج إلى ثلاثة روافع متكاملة: أولها الرقابة البرلمانية المستقلة التي تملك حق الاستجواب والكشف العلني، وثانيها الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والإعلام المستقل لتحويل الرأي العام إلى ضغط مؤسسي، وثالثها اشتراطات المانحين الدوليين التي تربط الدعم المالي بمعايير الحوكمة. بدون

هذه الروافع، تبقى قوننة الفصل حبراً على ورق، وتتحوّل هيئة الرقابة إلى واجهة بلا أسنان.

المقاربة الاستراتيجية، نحو توازن الأمن والغذاء

يتجاوز الأمن الغذائي السوري حدود الداخل ليرتبط بعمق بالخارطة الجيوسياسية؛ فاستدامة الغذاء مرهونة بقدرة الدولة على انتزاع اعتراف دولي يضمن تدفق الاستثمارات، وتأمين السيادة على المعابر الحدودية الحيوية، فضلاً عن الإدارة الدبلوماسية لملف المياه العابر للحدود. إن تأمين سلاسل الإمداد يتطلب رؤية منفتحة تبني شراكات إقليمية متوازنة، تضمن تدفق السلع والوقود بعيداً عن تقلبات المحاور السياسية.

إن مفهوم "الأمن الإنساني" بأبعاده السبعة، ومن أبرزها الأمن الغذائي والاقتصادي يُؤطّر هذه الأزمة تأطيراً دقيقاً: فالدولة الجديدة لن تُرسّخ استقرارها بالاستناد إلى الأمن الصلب وحده ما لم تُوازنه بالأمن المعيشي. ومن هذا المنطلق، تُصاغ المقاربة الاستراتيجية التالية:

1. **أولوية الضبط التضخمي:** تبني منظومة دعم مرحلية ذكية تستهدف السلع الأساسية الأعلى تأثيراً في معيشة الفئات المحدودة الدخل، بالتوازي مع ضبط أسواق الصرف والحد من الاحتكار.
2. **إصلاح منظومة الرواتب:** وضع مقياس رواتب موحّد وعادل يسري على جميع مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، مرتبط بمؤشر تكاليف المعيشة الفعلية، مع وضع جدول زمني واضح لرفع الحد الأدنى للأجور تدريجياً.
3. **حوكمة شفافة لمكافحة الفساد:** إنشاء هيئة رقابة مستقلة تتمتع بصلاحيات فعلية للتحقيق في مظاهر الإثراء غير المشروع وتعارض المصالح، مع تعزيز ثقافة الكشف عن الفساد وحماية المُبلِّغين عنه.
4. **سياسة طاقة تنموية:** الإسراع في ملف استيراد الطاقة وتوليدها محلياً، بما في ذلك تشجيع الحلول الشمسية اللامركزية، وتحرير قطاع الطاقة من الاحتكار مع ضمان حد أدنى مدعوم للأسر الفقيرة.
5. **تعزيز الشرعية عبر التواصل:** لا تقل أهمية التواصل الحكومي الشفاف مع المواطن عن أهمية السياسات ذاتها؛ فالناس تتحمّل المشقة حين تثق بالقيادة وترى خارطة طريق واضحة. وغياب هذا التواصل يُفسح المجال للشائعة والاستقطاب وتوظيف الأزمة المعيشية سياسياً.
6. **تفعيل الشراكات الوطنية العابرة للحدود:** تُعد الشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص، ولا سيما رأس المال السوري في الاغتراب، "المحرك الموازي" لجهود الدولة في تحقيق الأمن الغذائي. فالمغتربون ليسوا مجرد مصدر للحوالات، بل هم شركاء استراتيجيون في نقل التكنولوجيا الزراعية وضخ الاستثمارات في سلاسل الإمداد، ولتحويل هذه الشراكة إلى واقع ملموس، يُقترح تأسيس 'صناديق استثمار سيادية تساهمية' تخضع لإشراف دولي، تتيح للسوريين في الخارج الاستثمار الآمن

في مشاريع الأمن الغذائي والبنية التحتية الزراعية، مما يربط رأس المال المغترب بالتنمية الوطنية عبر ضمانات قانونية وتنموية جاذبة. بينما يضمن المجتمع المدني عدالة التوزيع ووصول الدعم لمستحقيه، مما يخفف العبء عن كاهل الخزينة العامة.

7. إدارة التقاطع بين الأمن والاقتصاد الإقليمي: لا يمكن فصل مسار الأمن الغذائي عن مسار الأمن الإقليمي؛ فوجود فصائل مسلحة غير مدمجة بالكامل في مؤسسات الدولة يُشكّل متغيراً معطِّلاً لأي استراتيجية اقتصادية، إذ تظل المعابر الحدودية وسلاسل الإمداد عرضةً للنفوذ غير الرسمي. فضلاً عن ذلك، يتقاطع مسار الاستثمار الخليجي مع الضغط التركي بصورة تجعل الحوافز الاقتصادية الخارجية رهينةً للتوازنات السياسية، وهو ما يستدعي دبلوماسية اقتصادية متمايزة تُفصل بين مسارات الاستثمار ومسارات النفوذ السياسي.

خاتمة: من شرعية الثورة إلى شرعية الأداء

تختزل الآية الكريمة التي استُهِلَّ بها هذا المقال — "الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ" — معادلةً حاكمة لم تتغيّر عبر التاريخ: أن الأمن والغذاء شرطانِ لازمان لأي نظام يطمح إلى الاستدامة، لا إلى مجرد البقاء.

غير أن التاريخ القريب يُقدّم دروساً لا تحتمل التجاهل. فقد واجهت جورجيا عقب ثورة الورد عام 2003 معضلة مزدوجة مماثلة: شرعية ثورية متوهّجة في مواجهة اقتصاد منهك ومؤسسات مفككة. وقد نجحت في تجاوز مرحلة الهشاشة بفضل إصلاح جذري لمنظومة الخدمة المدنية وكسر احتكارات النخب المرتبطة بالقوة، وإن ظلّت تجربتها بعيدة عن الكمال. وفي المقابل، أخفقت تجارب أخرى في المنطقة حين اكتفت بتغيير الوجوه دون تفكيك البنى، فأعادت إنتاج الأزمة بعباءة مختلفة.

والسؤال الحقيقي الذي تواجهه سورية اليوم ليس: "هل تستحق الحرية؟" فهذا الاستحقاق ثبت بالدم والتضحية. السؤال هو: هل تملك الحكومة الإرادة السياسية لتحويل شرعية الثورة إلى شرعية أداء مقاسة بمؤشرات ملموسة: انخفاض في معدل التضخم، وتقليص في الفجوة بين الرواتب، وشفافية فعلية في إدارة الموارد؟

هذا التحوّل ليس مضموناً، وليس حتمياً. هو خيار يومي تصنعه قرارات صغيرة متراكمة، في قاعة الميزانية قبل قاعة الخطابة.

المراجع:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(1994) (UNDP). *تقرير التنمية البشرية 1994: أبعاد جديدة للأمن الإنساني*. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.
2. الفاو .(2021) (FAO). *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: تعزيز النظم الغذائية من أجل الأمن الغذائي والمرونة في مواجهة النزاعات*. روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
3. عجم أوغلو، د.، وروبنسون، ج .(2012). *لماذا تفشل الأمم: أصول السلطة والازدهار والفقر*. لندن: بروفايل بوكس.
4. يازجي، ج .(2020). *الاقتصاد السياسي للنزاع في سورية: من الاحتكار إلى التفكك*. ورقة بحثية صادرة عن معهد الجامعة الأوروبية(EUI) ، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة